

(5) المجاز والوضع الأسطوري للغة

والمجاز في التصور البلاغى مبناه على وجود وضعين للغة ، يتلو أحدهما الآخر . قال عبد القاهر : واعلم أن كل واحد من وصفي المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد غير حدّه إذا كان موصوفاً به الجملة ، وإنا نخدمها في المفرد .

كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح - وإن شئت قلت : في مواضعه - وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة . وهذه عبارة تنتظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلغة تحدث في قبيلة من العرب أو في جميع العرب أو في جميع الناس مثلاً ، أو تحدث اليوم ، ويدخل فيها الأعلام ، منقولة كانت كزيد وعمرو أو مرتجلة كغطفان ، وكل كلمة استؤنف بها على الجملة مواضع أو ادعى الاستئناف فيها .

وإنما اشترطت هذا كله لأن وصف اللفظة بأنها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث إن لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربية ، أو فارسية ، أو سابقة في الوضع ، أو محدثة مولدة ، فمن حق الحدّ أن يكون بحيث يجرى في جميع الألفاظ الدالة ، ونظير هذا نظير أن تضع حداً للاسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير العرب وجدته يجرى فيها جريانه في العربية ، ولأنك تحد من جهنة